الثلاثاء ٢٤ حزيران ٢٠٠٨ - اللواء

آفاق وآراء ص ١٦

الإقتراع الغيابي
في الانتخابات النيابية اللبنانية

غيتا حوراني

المبادرة التونسية وتحديات العولمة

عامر مشموشي

حماقة الإدارة الأميركية

جيمس كارول

الاقتراع الغيابي في الانتخابات النيابيّة اللبنانيّة

غيتا حوراني *

لبنان هو من ضمن ثلث بلدان العالم التي لا تسمح لمواطنيها الموجودين خارج لبنان بالاقتراع الغيابي في الانتخابات النيابيّة في الخارج. علماً أنّ هناك لبنانيين يعملون أو يقيمون خارج لبنان، يقدّر عددهم بحوالى المليون نسمة، وهم في اكثريّتهم ممّن غادروا لبنان في السنوات الثلاثين الماضية.

ويعتبر هؤلاء اللبنانيّون من مكوّنات الوطن الجذريّة، لأنّهم مواطنون، ولأنّ الدستور يضمن حقوقهم، من حيث المبدأ طبعاً. كما يعتبرون ركيزة أساسية في اقتصاد الوطن إن من حيث تحويلاتهم المالية او من حيث مساهمتهم في تنشيط الحركة السياحية عبر زياراتهم للوطن، وفي تعزيز التبادل التجاريّ، وفي تحفيز الاستثمار، أو من حيث مساهماتهم الاجتماعية لعائلاتهم، ولضيعهم ومدنهم، ولجمعيات خيرية في لبنان.

وبما أنّ اللبنانيّين الذين يحملون الجنسيّة اللبنانيّة ويقيمون خارج لبنان يتمتّعون بحسب الدستور والقانون بحقّ الاقتراع، الذي يشكّل الوسيلة الأهمّ في الحياة الديمقراطيّة وفي المساهمة في إدارة الشؤون العامّة في لبنان وهو مصدرُ لشرعية التمثيل في السلطات، فلا ينبغي أن يكون سبب وجودهم الجغرافيّ هذا خارج الوطن والذي في مجمله لأسباب قسريّة أمنيّة أو سياسيّة او اقتصاديّة، أو لأي سبب آخر لا ينص عليه القانون مصدرًا لإسقاط حقّهم الدستوريّ والمكتسب.

إضافة إلى حقّهم الدستوريّ، فإنهم علينا خصوصاً حقّ معنويّ، وعلى الرّغم من أنّهم ليسوا مجبرين بحسب القانون اللبنانيّ على دفع الضرائب، إلا أنّهم وعبر تحويلاتهم الماليّة التي تقدّر اليوم بـ ٦ مليار دولار، يساهمون وبشكل فعّال وكبير في الحفاظ على المستوى المعيشيّ لعائلاتهم وفي منحهم شبكة أمان اجتماعيّة، كما يساهمون في تحريك العجلة الاقتصادية.

إنّ المبرّرات والمخاوف التي أعطيت لجهة عدم إعطاء اللبنانيّين الموجودين في الخارج حقّ الاقتراع الغيابيّ قد تمّ دحضها خصوصًا بعدما تبيّن أنّ دول العالم التي مرّت بمثل هذه التجربة وكان لكل منها مخاوفها تجاه الموضوع، قد وجدت الحلول والآليات لتنفيذ الاقتراع خارج حدودها، وانه بإمكاننا التعلّم من خبرات هذه الدول، وأخذ ما يناسب وضعنا وتطبيقه.

أمّا بالنسبة لما اشيع من أنّ المغتربين لا يعرفون وضع لبنان الداخليّ، ولذلك لا يمكنهم ان يختاروا نوّاب الوطن، فإن ذلك عار عن الصحّة إلى حدّ كبير، لأنّ اللبنانيّين المقيمين خارج الوطن جغرافيا، ليسوا خارج الوطن وطنيا، فهم مطلعون فوريا على تفاصيل مجريات الأمور والأوضاع السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في لبنان، وهم في أكثرهم على تواصل دائم مع الوطن عبر زياراتهم واتصالاتهم بأهلهم، وعبر تواصلهم مع الوطن وقضاياه عبر وسائل الاتصالات الحديثة مثل الفضائيات والإنترنت والمنشورات والتليفون إلى ما هنالك.

أمّا لجهة الخوف من تسييس الجاليات اللبنانيّة فهي مسيّسة تلقائياً، وذلك لأنّ كلّ الطوائف والأحزاب والتيّارات ممثّلة وفاعلة في الاغتراب، حتّى أنّ بعض المؤسّسات الاجتماعيّة والثقافيّة لها فروع في الاغتراب أو لها تواصل فاعل معه، وكلّها تلعب دورًا بارزًا في تجييش الاغتراب في كلّ الشؤون الوطنيّة والسياديّة منذ فجر الهجرة اللبنانيّة وحتّى يومنا هذا.

إنّ الهيئة الوطنيّة الخاصّة بقانون الانتخابات النيابيّة التي شكّلت بقرار حكوميّ في خطوة إصلاحيّة لوضع قانون انتخاب يؤمّن التمثيل الصحيح للشعب اللبنانيّ في الإطار الديمقراطيّ البرلمانيّ، أوصت من خلال مشروع القانون الذي أنجز عام ٢٠٠٦ ، بحقّ اقتراع المواطنين اللبنانيّين المقيمين خارج الأراضي اللبنانيّة خصوصا في بنودها ١١٥ و١١٦ و١١٧ تكريساً لما جاء في الدستور من حيث حقّ كلّ مواطن في ممارسة حقوقه. ونصّ مشروع القرار على حقّ المواطنين الذين لا يزالون يحتفظون بجنسيّتهم اللبنانيّة والذين تتوافر فيهم شروط الناخب، في أن يمارسوا حقّهم بالإنتخاب في كلّ سفارة أو قنصلية لبنانيّة في الخارج أو في مركز آخر تعيّنه الهيئة الوطنيّة المشرفة على الانتخابات قلما انتخابيا بالتنسيق مع وزارة الخارجيّة والمغتربين. كما حدّد المشروع أنّه «يجوز لكلّ لبنانيّ غير مقيم في لبنان، ويرغب في بممارسة حقّ الاقتراع أن يسجل اسمه لهذه الغاية لدى القنصلية اللبنانيّة المعتمدة في البلد الذي يقيم فيه».

لذلك يجب:

أوّلا، تثبيت حقّهم في الإقتراع الغيابيّ في قانون الانتخاب الجديد من دون تمييز ومن دون تصعيب للآلية لحرمانهم بشكل غير مباشر من ممارسة حقّهم.

ثانيا، تامين وتسهيل اليّة لتسجيل أكبر عدد ممكن من المواطنين الناخبين قبل موعد الانتخابات بمدّة معيّنة تخوّلهم المشاركة في الانتخابات في الوقت المحدّد بشفافيّة وصدقية.

ثالثا، تامين الآليّات المناسبة لهم لممارسة هذا الحقّ في اماكن وجودهم في بلدان إقامتهم .

إن تامين حقّ الاقتراع الغيابي وآلية الاقتراع تؤمّن:

– مشاركة المواطنين اللبنانيّين المقيمين خارج لبنان يساعد على أن يصبح لبنان أكثر ديمقراطيّة، ويعطي للمجلس النيابيّ المنتخب شرعيّة وصدقية أكبر، حتّى ولو لم يكن مستوى مشاركة المواطنين المغتربين في الانتخاب بنسبة عالية.

– المساواة في الفرص بين المواطنين اللبنانيّين الناخبين القاطنين خارج الوطن، خصوصاً بين الذين عندهم إمكانات ماديّة للمجيء إلى لبنان للاقتراع واولئك الذين لا إمكانات لهم، أو مع اولئك الذين تجيشهم الأحزاب والتيّارات السياسيّة وتساعدهم على المجيء إلى لبنان والذين لا ينتمون إلى إحدى هذه الأحزاب او التيّارات. إنّ هذه الخطوة تعتبر في حدّ ذاتها إصلاحا للتمثيل البرلمانيّ وللممارسة الديمقراطية في لبنان.

– المساواة في الفرص بين المواطنين اللبنانيين المرشحين الذين لديهم إمكانيات مالية لتامين مجيء الناخبين المؤيدين لهم وبين الذين ليست لديهم هذه القدرة.

– تتيح للبنانيّ المقيم خارج الوطن، والذي اكتسب خبرات وتجارب مختلفة، خصوصاً في مجال الاقتراع الديمقراطيّ، أن يغني بمساهمته في الاقتراع العمليّة الديمقراطيّة في الوطن.

آليّة الاقتراع

من حيث التطبيق:

– يقوم اللبنانيّ الموجود خارج أراضي الوطن بتسجيل اسمه وعنوانه لدى الممثّلية الدبلوماسيّة حيث إقامته.

– الاقتراع شخصيا في المراكز الدبلوماسيّة او القنصليّة، لانها تتمتع بالحصانة، ولأنها خارجة عن نطاق التشريع الوطني للبلد الموجودة فيه (Extraterritoriality).

– امّا بالاقتراع بالمراسلة (بواسطة البريد العاديّ او الالكترونيّ).

– توكيل الهيئة الوطنيّة المشرفة على الانتخابات على الأراضي اللبنانيّة وإعطائها الصلاحيات نفسها في الاغترابات كما تلك التي تمنح لها في الوطن للإشراف على الاقتراع الغيابيّ إلى جانب وزارة الخارجيّة والمغتربين وبالتعاون مع مؤسسات عالمية لمراقبة الانتخابات.

نحن نعلم مدى الصعوبة الماليّة واللوجستيّة لتحقيق اقتراع اللبنانيّين الغيابيّ، لكن ذلك يجب ألا يثنينا عن العمل نحو احقاق هذا الحق الذي توصلت الى تنفيذه دول هي في وضع مالي واجتماعي أسوأ من وضع لبنان.

إن الهدف من تنفيذ الاقتراع الغيابي هو اولا واساسا فتح باب المساهمة بشكل اوسع امام اكبر شريحة من المواطنين، ثانياً زيادة نسبة المشاركة في الحياة الديمقراطية، ثالثا إدماج اللبنانيين الموجودين خارج الوطن في العملية الانتخابية.

---

* محاضرة ألقتها الباحثة في مؤتمر الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب